

Distr.
GENERAL

A/RES/52/227
27 April 1998

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البند ١١٦ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناءً على تقرير اللجنة الخامسة (A/52/744/Add.2)]

نظام المعلومات الإدارية المتكامل - ٢٢٧/٥٢

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢١٧/٤٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨،

وقد نظرت في التقرير المرحلي التاسع للأمين العام عن مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل^(١) والتقرير ذي الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية^(٢) وكذلك تقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن المراجعة الخاصة المستكملة لمشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل^(٣)،

١ - تشير إلى الصعوبات الكامنة في تنفيذ مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل؛

٢ - تعرب عن القلق إزاء ما جرى من التهوين في حجم وتعقيد مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل منذ بدايته؛

٣ - تعرب أيضاً عن القلق لأن توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بشأن المراجعة الخاصة لمشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل^(٤) لم تُنفذ بالكامل؛

(١) A/52/711.

(٢) A/52/828.

(٣) A/52/755، المرفق.

(٤) A/49/680، المرفق.

٤ - تعرب عن قلقها العميق إزاء النتائج التي خلص إليها مجلس مراجعي الحسابات، الواردة في تقريره بشأن المراجعة الخاصة المستكملة^(٣)؛

٥ - تؤيد ملاحظات وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره بشأن المراجعة الخاصة المستكملة؛

٦ - تحيط علما بالإجراءات التصحيحية التي اتخذتها الإدارة فيما يتعلق بالتوصيات التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات؛

٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ إجراءات فورية من أجل التنفيذ الكامل لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات، وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الثالثة والخمسين؛

٨ - تعرب عن عميق قلقها إزاء التجاوزات التي حدثت من حيث الوقت والتكلفة في اتمام مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل؛

٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يكفل التقيد الصارم بالنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بالرقابة على الإنفاق على مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل، مع إشارة خاصة إلى التكاليف التعاقدية، وأن يكفل تقديم الدعم الإداري الكافي للمشروع وفقاً لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات في الفقرتين ٢٥ و ٢٧ من مرفق تقريره^(٣)؛

١٠ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يحدد مسؤوليات المتعاقد في تغييرات نظام المعلومات الإدارية المتكامل بهدف الحد من المدفوعات غير الضرورية من جانب الإدارة؛

١١ - تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يعهد إلى مكتب المراقبة الداخلية بإجراء تحليل شامل لأسباب الزيادة في تكاليف العقد، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في موعد لا يتجاوز نهاية الجزء الرئيسي من دورتها الثالثة والخمسين؛

١٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يوفر دراسة تطلعية عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل يجريها خبراء مستقلون، تموّل من الموارد المتاحة في إدارة الشؤون الإدارية التابعة للأمانة العامة، دون أن يؤثر ذلك على تنفيذ ولايتها، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة، مشفوعاً بتعليقاته، عن طريق اللجنة الاستشارية، في موعد لا يتجاوز نهاية الجزء الرئيسي من الدورة الثالثة والخمسين؛ وهدف الدراسة المستقلة ما يلي:

(أ) تقييم النظام من ناحية تقنية سواء من حيث التصميم أو العمليات مع مراعاة المتطلبات المحددة للأمم المتحدة؛

(ب) التوصية بالمتطلبات التي يقتضيها النظام في مجالي الصيانة والتشغيل في الأجل الطويل من حيث عدد الموظفين ومؤهلاتهم، والبنى الأساسية والاتصالات؛

(ج) التوصية بالاستراتيجيات الممكنة لتحسين النظام وتقليل تكاليف الصيانة إلى الحد الأدنى؛

١٣ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره المرحلي العاشر خطة عمل تفصيلية والحجم النهائي من الموارد اللازمة لحل جميع المشاكل العالقة بما يحقق التشغيل الكامل لنظام المعلومات الإدارية المتكامل، آخذا في الحسبان الملاحظات الرئيسية الواردة في التقريرين المشار إليهما في الفقرتين ١١ و ١٢ أعلاه؛

١٤ - تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقلل الاعتماد على المتعاقد الحالي من خلال قصر الأعمال الإضافية على الحد الأدنى المطلوب لتيسير تنفيذ مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل في المكاتب خارج المقر، وأن يتخذ التدابير اللازمة لأداء الأعمال الإضافية بواسطة موظفين من الأمم المتحدة أو بواسطة متعاقد يتم اختياره بعد طرح عطاء تنافسي؛

١٥ - تدعو الأمين العام إلى أن يكفل إدراج برنامج شامل للتدريب على نظام المعلومات الإدارية المتكامل ليشكل جزءا من برنامج التدريب الجاري المقدم للموظفين في جميع مراكز العمل المعنية؛

١٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يضمن تكليف ما يكفي من الموظفين المؤهلين لتنفيذ وتشغيل نظام المعلومات الإدارية المتكامل في جميع مراكز العمل.

الجلسة العامة ٨٢

٣١ آذار / مارس ١٩٩٨